

الطبعة الثانية

حقيقة الشيشة

تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية
من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري

جمع و تحقيق و تقديم

الشيخ محمد رضا الانصاري القمي

٦٨

مختصر التحفة الكلامية

ابن أبي جمهور، محمد بن علي الأحسائي
المتوفى حدود القرن العاشر الهجري

❖ يعد مؤلف هذه الرسالة من أعلام القرن العاشر الهجري، قال السيد محسن الأمين (اعيان الشيعة: ج ٩ / ٤٣٤) في ترجمته: (الشيخ شمس الدين محمد بن إبراهيم بن الحسن بن أبي جمهور الأحسائي - في «رياض العلماء» ما ملخصه: هو الفقيه الحكيم (الفيلسوف) المتكلم المحدث الصوفي، المعاصر للكركي، تلميذ علي بن هلال الجزائري. له مؤلفات منها: كتاب غوالي اللاي، كتاب نثر اللاي، كتاب المجلبي في مرآة المجي في العرفان والتصوف والأخلاق، معين الفكر في شرح الباب الحادي عشر. وهو ذو فضائل جمة، لكن التصوف الغالي المفرط قد أبطل حقيقته). و من مؤلفاته «التحفة الكلامية» و هو كتاب مبسوط في الكلام، وقد اختصرها بطلب من (بعض من خصه الله تعالى بالنفس القدسية). وقد اعتمدنا في هذا التحقيق على نسخة موجودة ضمن مجموعة برقم ١٤٣٦٨ / ٤ وهي من مخطوطات مكتبة السيد المرعشي عليه السلام بقم (راجع فهرس المكتبة: ج ٣٦ / ٢٩٤). كتبها محمد بن أفضل الكريتي سنة ٩٥٦ هـ بمشهد الرضا عليه السلام بخراسان.



وبه نستعين

الحمدُ لله الذي بصرنا على إدراك دقائق فصول الكلام، وجعلنا ممّن بعث إلينه
أفضل رسله محمد وآلـه عليه وآلـه السلام.

وبعد، فائي بعد ما فرغت من تحرير «التحفة الكلامية»، وسارت في الأطراف
سبر الشعاع من المضي، صادفت في أثناء ذلك مطالعة بعض من خصه الله تعالى
بالنفس القدسية، ولما وجدتها بحيث ينفجر من تقديراتها نبع الكلام، إذ لم يورد
فيها مسألة إلا ودليلها وارد هيئه الانتاج الظاهر، إلا استلزم المطلوب من غير
افتقار إلى تصرّف بتقاديم وتأخير وإضمار وتغيير، اقترح اختصاره مرّة أخرى
بحذف ما فيها من القوانين المنطقية، وإيجاز ما تقررت من الدلائل الكلامية، ولما
تكرر منه ذلك بادرت إلى مقتضى إشارته، فجاء بحمد الله كما يروق النواظر،
ويجلو صفات الأذهان، ويرمق البصائر وهو مرتب على خمسة أبواب:

الباب الأول: في التوحيد

مسألة: واجب الوجود موجود، إذ لو لم يوجد لزم انحصر الموجودات في
الممكـن، وكلـ ما انحصرت الموجودات في الممكـن، لزم أن لا يوجد موجود أصلـاً
يـنـتـحـ، ولو لم يوجد واجب الوجود لم يوجد موجود أصلـاً.

أما المقدمة الأولى: فلأنـ الـموـجـودـ قـسـمـانـ: فإنـ كـانـ وـجـودـهـ منـ ذاتـهـ بـحيـثـ
لا يـفـتـقـرـ فـيـ وـجـودـهـ إـلـيـ غـيـرـهـ يـسـتـمـيـ وـاجـبـ الـوـجـودـ، وإنـ كـانـ وـجـودـهـ منـ غـيـرـهـ
بـحيـثـ لـوـ لـمـ يـوـجـدـ ذـلـكـ الغـيـرـ لـمـ يـكـنـ لـهـ وـجـودـ، يـسـمـيـ مـمـكـنـ الـوـجـودـ، وـإـذـ اـنـتـفـيـ
أـحـدـ الـقـسـمـيـنـ أـعـنـيـ الـوـاجـبـ تـحـقـقـ الـآـخـرـ.

وأمّا الثانية: فلأنّ الممكّن في وجوده مفتقر إلى الغير، وكلّ مفتقر إلى الغير لا يوجد بنفسه، وكلّ ما لا يوجد بنفسه لا يستقلّ بالتأثير، وكلّ ما لا يستقلّ بالتأثير لا يصدر عنه موجود ينتج، لأنّ الممكّن لا يصدر عنه موجود، فلو انحصر الموجودات في الممكّن لم يكن هناك موجود أصلًا.

تنبيه: إذا ثبت أنّه واجب الوجود ثبت أنّه قديم، لأنّ الواجب لـما كان وجوده ضروريًّاً امتنع عدمه، فيجب قدمه فالواجب يجب قدمه.

مسألة: واجب الوجود واحد، لأنّه لو كان متعدّدًاً ممكّن بينهما المخالفة بأن يري أحدهما أمراً والآخر نقيضه، وإذا ممكّن بينهما المخالفة لزم منه: إمّا اجتماع النقيضين، أو ارتفاعهما والترجح بلا مرجح [أو ترجح] أحدهما، والكلّ بدائيٍّ البطلان.

والمقدمة الأولى: بدائيّة غنية عن البيان،

وأمّا الثانية: فلأنّ الواقع على تقدير المخالفة. إمّا مرادهما معاً وهو اجتماع النقيضين أو لا هذا ولا ذاك وهو ارتفاعهما، أو مراد أحدهما دون الآخر. فإنّ كان لا عن سبب وهو الترجح بلا مرجح، أو بسبب قوّة أحدهما وضعف الآخر وهو العجز.

وأيضاً: التوحيد مما أخبر به الصادق في قوله تعالى: «إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَاحِدٌ»، وقوله تعالى: «فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وكلّ ما أخبر به الصادق حقّ فالتوحيد حقّ.

مسألة: واجب الوجود قادر مختار، بمعنى أنّه إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل، وليس شيء منهما لازماً له ، ويقابل الموجب وهو الذي يلزم الفعل ولا يمكنه الترك كالنار في الإحراب والشمس في الإشراق.

فنقول: لو لم يكن قادراً لـما كان موجباً، وكلّ ما كان موجباً كان العالم الذي هو

أثره لازماً له، وكل ما كان العالم لازماً وهو قديم كان العالم قديماً، ينتج لولم يكن قادراً مختاراً كان العالم قديماً، لكن قدم العالم محال لأنّ العالم يتغير وكلّ متغير ممكّن ، وكلّ ممكّن يحتاج إلى الغير في الوجود، وكلّ محتاج إلى الغير لا يوجد بنفسه، وكلّ ما لا يوجد بنفسه يستفيد الوجود من الغير ، وكلّ ما يستفيد الوجود من الغير كان قبل الوجود معدوماً، وكلّ ما كان قبل الوجود معدوماً فوجوده مسيّوق بالعدم، وكلّ ما كان وجوده مسبوقاً بالعدم فهو حادث، ينتج أنّ العالم حادث.

مسألة: واجب الوجود عالِم، لأنّه فعل الأفعال المحكمة المتقدمة المستعملة على حِكم ومصالح لا تحصى، وكلّ من فعل الأفعال المذكورة فهو عالم.

والمقْدَّمة الأولى: ضرورة حسية، وينبئه عليه تأمّل الإنسان في أحوال المخلوقات وارتباط السفليّات بالعلويّات، بل في أحوال نفسه وحواسه وقواه.

والثانية: أيضاً ظاهرة غنية عن الدليل، وينبئه عليها أنه لو لم يكن عالماً لما تأتى منه الأفعال المذكورة دائمًا ولا أكثرياً، واللازم باطل بالمشاهدة فالملزوم مثله.

مسألة: واجب الوجود عالِم بجميع المعلومات وقدرته على كلّ الممكّنات، لأنّه قد ثبت أنه قادر عالِم، فلو اختصّ عمله وقدرته بالبعض دون البعض لزم التخصيص من غير مخصوص، واللازم ظاهر البطلان فالملزوم مثله.

مسألة: واجب الوجود سميع بصير، بمعنى أنه عالم بالسموعات والمُبصّرات، لأنّ المسموع والمُبصّر من جملة المعلومات، وكلّ ما هو من جملة المعلومات معلوم له، فالسموع والمُبصّر معلوم له فيكون سمعياً بصيراً، ولأنّه وارد في النص حيث قال: «إنه سميع الدّعاء وبصير بالعباد» وكلّ ما ورد في النص فهو حقّ.

مسألة: واجب الوجود مرید لبعض الموجودات وهو الأفعال الحسنة، وكارة لبعضها وهو القبائح منها، والدليل على ذلك أنه أمر بالعبادات ونهى عن المعاصي ،

وكلّ آمرٍ له إرادة وكلّ ناهٍ له كراهة، فالله له إرادة وكرامة. وأمّا اختصاص إرادته بالأفعال الحسنة والكرامة بالقبيحة، فلأنّ إرادة القبيح وكرامة الحسن قبيحة عقلًا، وكلّ ما هو قبيح منتفٍ عنه تعالى.

مسألة: واجب الوجود هي لآنَه قادر عالم كما بتنا، وكلّ قادر عالم هي بالضرورة، لكن حياته... كيّفية تابعة للمزاج لاستحالة المزاج في حقّه تعالى، فهو معنى آخر وهو صلاحية العلم والقدرة.

مسألة: واجب الوجود متكلّم بمعنى أنه أوجد الحروف والأصوات في جسمٍ من الأجسام، فإنّها ليس من شأنها التكلّم حتّى سمع منها الكلام.

والدليل عليه : أنَّ التكلّم بالمعنى المذكور مقدور وارد النصّ بوقوعه وكلّ مقدور كذلك فهو حقّ، فالتكلّم بالمعنى المذكور حقّ. أمّا إنه مقدور فلاّنه ممكّن وكلّ ممكّن مقدور كما تقدّم. وأمّا أنه وارد في النصّ فلآنَه مجمع عليه من الأنبياء حيث توأteroوا أنّهم عليهم السلام كانوا يقولون لأُممهم: قال الله تعالى، فأمر بذلك، ونهى عن كذا، وكلّ ذلك من أقسام الكلام ومذكور في القرآن أيضاً، كما في قصة موسى عليه السلام. وكلّ ما هو مجمع عليه من الأنبياء عليهم السلام ومذكور في القرآن منصوص عليه، فالتكلّم بالمعنى المذكور منصوصٌ عليه.

مسألة: واجب الوجود حكيم ، لأنَّه تعالى عالم بحقائق علية الأشياء وصفاتها من الحسن والقبح، قادر على الكلّ، وكلّ من كان كذلك يفعل الأشياء على وجه يليق وينبغي، فهو تعالى يفعل الأشياء على وجه يليق وينبغي فيكون حكيمًا؛ إذ لا يعني بالحكيم إلا من يفعل الأشياء كما ينبغي ويعلم الأشياء على ما هي عليه.

مسألة: في التنزيهات: واجب الوجود ليس بمركب لأنَّ كلّ مركب مفتقر إلى الجزء وكلّ مفتقر إلى الجزء مفتقر إلى الغير، لأنَّ جزء الشيء غيره وكلّ مفتقر إلى الغير ممكّن، فكلّ مركب ممكّن، ولا عرض لأنَّ كلّ عرض محتاج في الوجود إلى الجسم وكلّ محتاج ممكّن، ولا جسم لأنَّ كلّ جسم مفتقر إلى المكان وكلّ مفتقر

ممكن ، ولأنّه حاصل في مكان ولا في جهة لـما ذكرناه في الجسم بعينه .
فثبت أنّ كلّ ما كان أحد هذه الأشياء فهو ممكـن ، وكلّ ممكـن حادـث ، وواجب
الوجود ليس بـحـادـث ، فلا يـكون بأـحد من هـذه الأـشـيـاء .

مسـألـة : واجـب الـوـجـود لا يـتـصـف بالـحوـادـث لـونـاً كـان أوـغـيرـه ، لأنـ اـتـصـافـه بـها
إـمـا أـزـلـيـ أوـمـتـجـدـدـ ، وكـلاـهـما باـطـلـ ، فـالـاتـصـافـ باـطـلـ . أـمـا الأولـ فـالـآنـ الـاتـصـافـ بـما
ليـسـ مـنـهـ وـلاـ شـيءـ مـنـ صـفـةـ الـكـمـالـ بـمـفـقـودـ عـنـهـ فـلاـ يـكـونـ اـتـصـافـ بـهـ مـتـجـدـداًـ .

مسـألـة : واجـب الـوـجـود تـعـالـى مـنـ شـائـنـهـ أـنـ يـكـونـ مـرـئـيـاًـ ، لأنـ كلـ مـرـئـيـءـ جـسـمـ
ملـوـنـ مـضـيـ مـتـحـيـزـ حـاـصـلـ فـيـ جـهـةـ مـقـابـلـ الرـائـيـ ، وـلاـ شـيءـ مـنـ الـوـاجـبـ جـسـمـ
ملـوـنـ كـذـلـكـ ، فـلاـ شـيءـ مـنـ المـرـئـيـ بـوـاجـبـ ، وـيـنـعـكـسـ إـلـىـ لـاـ شـيءـ مـنـ الـوـاجـبـ
بـمـرـئـيـ وـهـوـ الـمـطـلـوبـ .

مسـألـة : واجـب الـوـجـود تـعـالـى لـاـ يـتـحـدـ بـغـيرـهـ لأنـ اـتـحـادـ الـاثـنـيـنـ غـيرـ مـعـقـولـ ، وكلـ
ماـهـوـ غـيرـ مـعـقـولـ يـجـبـ نـفـيهـ عـنـهـ تـعـالـىـ .

مسـألـة : واجـب الـوـجـود تـعـالـى لـاـ يـتـصـفـ بـصـفـاتـ زـائـدـةـ بـغـيرـهـ لأنـ الصـفـاتـ
الـزـائـدـةـ عـلـىـ ذـاـتـهـ مـغـايـرـةـ لـهـ قـائـمـةـ بـهـ عـلـىـ نـحـوـ اـتـصـافـ الـمـمـكـنـاتـ بـهـ ، وـالـدـلـيلـ عـلـيـهـ
أنـ كلـ صـفـةـ قـائـمـةـ بـالـمـوـصـوفـ مـحـتـاجـةـ إـلـىـ مـوـصـوفـهـ ، وـكـلـ مـفـقـرـ مـمـكـنـ وـكـلـ
مـمـكـنـ حـادـثـ ، فـلـوـ اـتـصـفـ الـوـاجـبـ بـصـفـاتـ زـائـدـةـ لـزـمـ كـوـنـهـ مـحـلـلـ لـلـحـوـادـثـ ، وـكـلـ
ماـهـوـ مـحـلـ الـحـوـادـثـ فـهـوـ حـادـثـ ، وـإـلـاـ يـلـزـمـ أـنـ يـكـونـ الـحـادـثـ أـزـلـيـاًـ وـهـوـ ظـاهـرـ
الـبـطـلـانـ ، فـلـوـ كـانـ الـوـاجـبـ مـحـلـلـ لـلـحـوـادـثـ يـلـزـمـ أـنـ يـكـونـ حـادـثـاًـ ، هـذـاـ خـلـفـ .

الباب الثاني: في العدل

مسـألـة : العـقـلـ يـقـضـيـ بـحـسـنـ بـعـضـ الـأـفـعـالـ وـقـبـعـ بـعـضـهـ بـالـسـقـالـ ، مـنـ غـيرـ
استـعـانـةـ مـنـ الشـرـعـ ، لـلـعـلـمـ الـضـرـوريـ بـحـسـنـ مـرـاعـةـ الـيـتـيمـ وـتـفـقـدـهـ وـقـبـعـ إـيـذـاءـهـ
وـلـطـمـهـ ، وـكـذـاـ يـحـكـمـ بـهـ مـنـ لـمـ يـتـدـيـنـ بـشـرـيـعـهـ .

مسألة: واجب الوجود لا يفعل القبيح، لأنّه إما جاهل بقبحه أو محتاج إليه أو عابث في فعله، والأول باطل كما بيّنا من عموم قوله ، والثاني باطل لاستلزم الإمكان ، والثالث باطل لاستلزم المبالغة فيه، ينتج أنّ كون فاعل القبيح باطل.

مسألة: أفعال العبيد صادرة عنهم باختيارهم، وهو ضروري غنيّ عن الدليل، ولو تنزلنا عن ذلك:

نقول: أفعال العبيد واقعة على حسب دواعيهم وإرادتهم، ولا شيء من غير الاختياري كذلك، فلا شيء من أفعال العبيد بغير الاختياري.

أو نقول: لو لم يكن العبد مختاراً في فعله لزم قبح التكليف، واللازم باطل، فالملزوم مثله.

بيان اللزوم: إن التكليف حينئذ يكون متوجهاً على العاجز، وكل تكليف متوجهاً على العاجز هو قبيح بدبيهة.

مسألة: الله لطيف بعباده:

إما بمعنى أنه غير مدرك بالبصر، فالامر في التنزيهات. وإما بمعنى أنه يفعل اللطف بالعباد، بمعنى أنه يفعل بهم نوعاً من الفعل كبعثه الأنبياء وإزالة الكتب حتى يكون الناس إلى الصلاح أقرب ومن الفساد أبعد، فلأن اللطف بالمعنى المذكور مناسب للحكمة ، وكل مناسب للحكمة يليق بالوقوع ، وكل ما يليق بالوقوع فاعله الله، فالله فاعله لأنّه حكيمٌ رؤوف بالعباد.

مسألة: التكليف بالشرع واجب عقلاً، لأن المكلف بطبيعته مائل إلى الشهوات والقبائح ، وكل مائل إليها لا بد له من زاجر ، وذلك الزاجر ليس هو العقل - لعدم إدراكه الحسن والقبح في بعض الأمور، ولصيانته معلوماً بالقوّة الغضبية والشهويّة - فهو الشرع لعدم حاكم غيرهما.

الباب الثالث: في المعاد

مسألة: إعادة الأجسام ممكناً، لأنّ الموجودات التي عدّمت ماهيتها قابلة للوجود، وكلّ ما هو قابل للوجود فهو ممكناً. ثمّ نقول: ذلك الممكناً واجب الوجود لأنّه ممّا يتوقف عليه العدل الذي يجب صدوره من الله تعالى بحكم العقل ونص الكتاب، وكلّ ما يتوقف عليه العدل الواجب فهو واجب.

مسألة: عذاب القبر حقّ، وتغيير الألوان يوم القيمة، والسؤال فيه، والمحاسبة، وإنطاق الجوارح، والصحائف المشتملة على أعمال العباد وقراءتها، وتطاير الكتب يميناً وشمالاً ووراءً، وزن الأعمال وصهايفها، والحوض والصراط، والجنة والنار أمور ممكناً أخبر الصادق عَلَيْهِ الْمَسْكُونَ بِوْقُوعِهَا، وكلّ ممكناً كذلك فهو حقّ، فالامور المذكورة حقّ.

مسألة: الله تعالى يقبل التوبة عن العباد ويعفو عن السيئات، لأنّه وعد به في القرآن وكلّ ما وعد به حقّ فالذكر حقّ.

مسألة: العفو عن الكبائر التي لم يتّبّع عنها - عدا الكفر وحقوق العباد - جائز منه تعالى، لأنّه حسن منتفع به العبد المحتاج المؤمن، ولا ضرر فيه، وكلّ حسن كذلك فهو جائز الواقع، فالعفو جائز الواقع. وأمّا حقوق الآدميين، فلا يجوز العفو عنها من غير رضا أصحابها، لأنّه ظلم وكلّ ظلم منفي عنده تعالى.

الباب الرابع: في النبوة

النبيّ هو الإنسان الكامل المخابر عن الله تعالى بغير واسطة بشر، والمعجز أمرٌ خارق للعباد، مقرّون بالتحدي، مطابق للدعوى، لا يمكن معارضته بحيث يخلق الله تعالى على يد النبيّ تصديقاً له.

... محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم رسول الله عَلَيْهِ الْمَسْكُونَ، لأنّه ادعى النبوة وأظهر المعجز على طبق دعواه، وكلّ ما كان كذلك فهونبيّ حقّ، فمحمد نبيّ حقّ.

والمقدمة الأولى يقينية تواترية لا مجال لانكارها، والثانية بديهية.

مسألة: جميع الأنبياء الذين أُولئِمْ آدم عليهما السلام وأخرهم محمد عليهما السلام معصومون من جميع الذنوب صغیرها وكبیرها عمداً وسھواً قبل البعثة وبعدها، وكذا من المباحات المنفرة التي تدل على خسفة صاحبها كلبس السراويل في السوق، واعتیاد الأكل في الطريق، ومن الأمراض المنفرة كالبرص والجذام، وعن دنائة الآباء وعهر الأمهات، لأن كل ذلك يوجب التنفيذ يجب نفيه عنهم؛ لأن الغرض عن بعضهم امتنال أوامرهم وقبول أحكامهم، وهو إنما يتأثر من الاختلاط وملازمتهم، فما يوجب التنفيذ ينافي الغرض من بعضهم، فلا يليق بالحكيم إرسال من اتصف بالمنفرات البعيدة.

مسألة: إذا ثبتت نبوة نبينا عليهما السلام وأنه معصوم، وكلما ورد في كلامه ومن القرآن الذي هو معجز مثل : بيان إرسال الرسول ، وإنزلال الكتب ، وأخبار الأنبياء السابقة والأمم الماضية ، والبلدان الخاوية ، والتكاليف الواجبة ، وما يترتب عليها من الأعراض الدائمة، حق يوجب الإيمان به، لأن كلام من دل المعجزة على صدقه، وكل كلام كذلك فهو حق.

مسألة: محمد عليهما السلام خاتم الأنبياء، إذ قد ورد في القرآن أنه خاتم الأنبياء، وتواتر من كلامه أنه لا نبي بعدي، وشرعيته باقية ببقاء الدنيا إذ لو انقطع من بقاء المكلفين لزم خلو المكلفين من الشريعة الراجرة لهم، وهو باطل لما تقدم في وجوب التكليف.

الباب الخامس: في الإمامة

وهي رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا نيابةً عن النبي عليهما السلام بواسطة أو غيره وبواسطة.

مسألة: نصب الإمام واجب على الله تعالى عقلاً، أي مناسب للحكمة، لأن

الإمام يجب أن يكون معصوماً، وكلّ معصوم يجب أن يكون منصوصاً من قبله تعالى.

أما المقدمة الأولى: فسيجيء بيانها.

وأما الثانية: فلأن العصمة أمر خفي وكلّ أمر خفي لا يطلع عليها إلا علام الغيوب، فلو وجب نصب الإمام على الخلق لزم إطلاعهم على الأمر الخفي لامتناع يقين الإمام من غير علم بكونه معصوماً، واللازم باطل، وأما الملزم مثله، وإذا لم يجب على الخلق فهو واجب على الله تعالى وهو المطلوب.

مسألة: الإمام يجب أن يكون معصوماً بعين ما ذكرناه في عصمة الأنبياء وتذكر، ولأنه لو صدر عنه الخطأ لاحتاج إلى إمام آخر ولزم التسلسل، ولأن نصب غير المعصوم زيادة إقرار له على المعاصي، فيؤدي إلى القبيح، وكلّ ما يؤدي إلى القبيح فهو قبيح، فنصب غير المعصوم قبيح.

مسألة: لا يجوز وجود إمامين في عصر واحد؛ لأن تعدد الإمام يوجب إمكان المخالفه في أمر مشروع كما ذكرنا في تعدد الآلهة، وكلّ ما يوجب إمكان المخالفه يؤدي إلى المحال، وكلّ ما يؤدي إلى المحال فهو محال، فتعدد الإمام محال.

فإن قيل: منقوض لما تواتر من تعدد الأنبياء في وقت واحد.

قلنا: إنما يجوز ذلك فيما إذا كان لكلّنبي شريعة مغايرة لشريعة صاحبه، فكلّ منهما يأمر وينهى من آمن بدينه أو كان أحدهما تابعاً للآخر، كما كان هارون النبي تابعاً لأوامر موسى عليهما السلام وزيراً له، بخلاف الأمير فإن شريعتهما واحدة ونيابتهم عن النبي بمنزلة واحدة. ولو كان أحدهم مأمولاً لـمتابعة الآخر لخرج عن كونه إماماً، لأنّ نيابتة حينئذ لا يكون على وجه العموم فلا يصدق عليه تعريف الإمامة.

مسألة: الإمام الحق بعد رسول الله عليهما السلام علي بن أبي طالب عليهما السلام لأن الإمام معصوم، ولا شيء غير علي بمعصوم، فلا شيء من غير علي بإمام.

أما الأولى: فقد مرّ بيانها.

وأما الثانية: في إجماع الأمة، إذ قد تواتر من غيره الكفر والفسق والخطأ في الأحكام. قال بعضهم حفظت من عمر سبعين قضية في ميراث الجد يخالف بعضها بعضاً، ولم ينقل عنه عليه السلام أحد من المواقف والمخالف ما يخالف الشرع، وأن الإمام منصوص عليه ولا شيء من غير عليٍّ منصوص عليه فلا شيء من غيره بإمام.

بيان الأولى: الإمامة المشترطة بالعصمة التي لا يعرف إلا بالنص كما مرّ.

وبيان الثانية: أن القائل بإمامية غيره لا يرى في حقهم النص ، عدّتهم في ذلك اختيار الناس، وهو غير معتبر في نصب الإمام، لأن الإمام يجب أن يكون منصوصاً من قبل الله تعالى.

الإمام الحقّ بعده ولده الحسن ثمّ الحسين ثمّ عليٍّ بن الحسين ثمّ محمد بن عليٍّ ثمّ جعفر بن محمد ثمّ موسى بن جعفر ثمّ عليٍّ بن موسى ثمّ محمد بن عليٍّ ثمّ عليٍّ بن محمد ثمّ الحسن بن عليٍّ، ثمّ محمد بن الحسن المهدي صاحب الزمان صلوات الله عليهم أجمعين، لورود النص من النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه في حقهم، حيث قال للحسين عليه السلام: «هذا إمام ابن إمام أخو إمام أبوائهم تسعة تاسعهم قائمهم» ، وأن كلّ واحدٍ من هؤلاء نصّ على من بعده ، ولا شرط اصطدام العصمة المنتفية عن غيرهم.

مسألة: الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن عليه السلام موجودٌ حيٌّ، وهو إمام هذا الزمان، ولا يموت بعد فناء المكلفين، والدليل عليه أن المكلفين مدة بقائهم يحتاجون إلى إمام معصوم حافظ للشرع من التبديل والتحريف، وليس غيره حافظاً كذلك، فهو عليه السلام الإمام.

فإن قيل: حاصل ما ذكرتم عشر الإمامية في مسألة الغيبة أن الشريعة تضعف بمرور الأيام، ومضي الأعوام، وكثرة البدع وتواتر الفتنة، فإذا اندرست الشريعة، ولم يبق بين الأمة من يستنبط الأحكام من الكتاب والسنة، مع أنهما غير مشتملين

على جميع الأحكام، وإمكان الاندرايس متطرق إليهما أيضاً، ويتحير الخلاق ولم يكن لهم مرجع لاستفادة المجهولات الشرعية، فلا بد من وجود إمام معصوم في هذه الحالة، لئلا يكون للمكلف حجة على الله ،

فنقول فلي يوجد الإمام حينئذ ، وأي فائدة في وجود إمام غائب غير نافع ؟ و....
ويندفع بوجود الإمام حال التحير، ولا حاجة إلى ارتكاب ذلك الأمر البعيد.
أقول: قد سألت فافهم، قوله: (فلي يوجد الإمام حينئذ...)

مدفع : بأن ذلك الموجود في تلك الحال يجب أن يكون معصوماً لما بيته،
فذلك المعصوم :

إما أن يخبر عن الله تعالى من غير أمر بالتبليغ ، ومن غير إيجاب طاعته على المكلفين، فيكون كاذباً ، فلا يكون معصوماً.

وإما أن يخبر بأمر الله في إيجاب طاعته :

فإما بلا واسطة بشر ، فيكون نبياً لصدق تعريف النبي ﷺ ، وهو باطل إذ لانبي
بعد خاتم الأنبياء

أو بواسطة بشر ، وهو معصوم أيضاً وهو أيضاً يخبر عن بشر وهكذا إلى أن ينتهي إلى الوحي ، وهذا الموصوف ليس إلا محمد بن الحسن علیه السلام لعدم تحقق هذه الصفات إلا فيه، فهو الإمام في هذا اليوم .

فإن قلت: فليكن حال المكلف كما هو الآن بأن يستفيد الأحكام الشرعية من العلماء، والعلماء هم يستنبطونه من الكتاب والسنة، وإذا جوّز ذلك.... الغيبة فليمتدّ

هذا الحال إلى انقراض العالم فلا حاجة إلى الإمام.

قلت: الجواب عنه ما مرّ أن طول الزمان ومضي الأعوام وحدوث الفتن وظهور البدع ، يوجب ضعف الشريعة واندرايسها بحيث لا يبقى للمكلف مرجع وملاذ إلا الإمام .

لا يقال: كلامكم هذا منقوض بما قبلبعثة إذ الناس كانوا مكلفين مع آنـه لم

يكن لهم معصوم زاجر.

لأنّا نقول: فرق بين ما قبلبعثة ، وما بعدها، لأنّ الشريعة السابقة كانت زاجرة للناس عن القبائح في ذلك الوقت، فإذا اندرست الشريعة بسبب طول الزمان وكثرة البدع، بحيث أدى إلى تحير المكلفين، بعث الله نبياً لإزالة الحرج، ولما انقطع الوحي فيما بعدبعثة، فلابد من معصوم يرجع إليه المكلف، ويكون ذلك ناقلاً من معصوم إلى معصوم آخر إلى أن ينتهي إلى الوحي كما فصلنا سابقاً.

ولعمرك أنّ تقرير مسألة الغيبة على هذا التفصيل والتنقية لا تجده في الكتب المبسوطة، وقد أشبعنا الكلام في هذه المسألة في رسالتنا المسماة بـ«التحفة الكلامية» من أراد الزيادة فليرجع إليها.

تمّت الرسالة يوم الأربعاء أربع وعشرين من شهر محرّم الحرام لسنة ٩٥٦ في المشهد المقدّسة الرضوية عليه الصلاة والسلام، على يد العبد الأقل الداعي، محمد ابن أفضل الكريتي غفر الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات، برحمتك يا أرحم الراحمين.

